

الروما الكوسوفيين: حقوق الملكية وانعدام الجنسية في الجبل الأسود

خوسيه ماري أرايوا وليندا أومان

الحق في الحماية

يؤدي غياب حقوق الملكية الآمنة إلى زيادة خطر تعرض النازحين من جماعة الروما الكوسوفية في جمهورية الجبل الأسود لانعدام الجنسية.

يتمتع أي شخص نازح من مستوطنة غير رسمية تقع على الحدود المتاخمة لدولة ناشئة بموجب القانون الدولي بالحق في حماية مواطنته. فبالإضافة إلى كفالة حق الجنسية ومنع حرمان الأفراد من الحصول عليها، خاصة بسبب الممارسات التمييزية، فإن اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالجنسية^١ لعام ١٩٩٧ تتناول أيضاً القضية الإشكالية المتمثلة في خلافة الدول. ففي حالات إنشاء دولة جديدة يجب عند اتخاذ قرار بمنح الجنسية أو الاحتفاظ بها، وفقاً للاتفاقية، مراعاة ما يلي: (أ) وجود صلة «حقيقية وفعالة» بالدولة، (ب) الإقامة الاعتيادية للشخص، (ج) رغباته، (د) موطنه الأصلي.

طائفة الروما الذين نزحوا من كوسوفو واستقروا حول عاصمة الجبل الأسود بودغوريتشا لا يستطيعون إثبات إقامتهم القانونية أو استيفاء الشروط اللازمة للحصول على جنسية الجبل الأسود ومن ثم قد يصبحون عديمي الجنسية.

وقبل الصراع المسلح في كوسوفو كانت كثير من عائلات الروما تعيش في «الأحياء» في مساكن انتقلت إليهم عبر الأجيال. ولم تكن لديهم صكوك ملكية واضحة لهذه المساكن، وذلك لأسباب عدة منها عدم تسجيل الإرث، أو البناء غير القانوني (الذي تجاهلته السلطات البلدية اليوغوسلافية)، أو ببساطة لعدم وجود عنوان رسمي.

لقد أثار إعلان استقلال كوسوفو في السابع عشر من فبراير/شباط ٢٠٠٨ مسألة انعدام الجنسية بالنسبة لهؤلاء الذين نزحوا من كوسوفو. ويبدو أن عدداً كبيراً من أفراد مجتمعات الروما والأشكالي والمصريين النازحين من كوسوفو غير مسجلين في قائمة المقيمين في جمهورية الجبل الأسود^٢. كما يؤدي غياب الوثائق الشخصية وسجلات الملكية وسندات ملكية الأراضي إلى تفاقم المشكلة وزيادة احتمال بقائهم بدون جنسية. ووفقاً لما ذكرته منظمة العفو الدولية، فإن ٤٣٠٠ شخص يعيشون في الجبل الأسود في حالة من «الفرغ القانوني»^٣. وقد أشار بيان نشرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أغسطس/آب ٢٠٠٨ إلى أن حوالي ٤٦ بالمائة من أعضاء

انعدام الجنسية

نشرة الهجرة القسرية ٣٢



يستطيعوا التقدم بطلب الحصول على الجنسية. وكما هو الحال في كوسوفو، فإن العديد من النازحين من طائفة الروما القادمين من كوسوفو لا يحملون أي وثائق شخصية للسجل المدني أو حتى دليل على الإقامة الاعتيادية.

ويمكن معالجة هاتين المشكلتين من خلال اتخاذ السلطات العامة إجراء مناسب في كل من كوسوفو والجبل الأسود من أجل (أ) تنظيم أوضاع السكن والملكية للنازحين من طائفة الروما، و (ب) ضمان وتعزيز وصولهم إلى القيد المدني.

حقوق السكن والملكية

لو كانت هناك حماية كافية لحقوق الملكية لكان من الأسهل إثبات الإقامة الاعتيادية. فقد أدت عقود طويلة من إنشاء مستوطنات عشوائية، إلى جانب الأثر الذي خلفه الصراع المسلح، إلى خلق وضع للملكية أقرب إلى الكابوس، مما جعل الأيسر يدب في منظمات حقوق الإنسان، ومكاتب المساعدة القانونية، والوكالات الدولية ذات النوايا الحسنة. وفي كوسوفو كان الهدف من إنشاء مديرية الإسكان والممتلكات التي توقف عملها الآن وجاءت بعدها وكالة كوسوفو العقارية (الآليتتين المكلفتين بتسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات والناجمة

ويؤدي عدم ملكية الأراضي و/أو عدم القدرة على تقديم سجلات المساحة والعقود الموثقة وشهادات الإرث المسجلة وغيرها من الوثائق المتصلة بالملكية، إلى جانب المشكلة الأساسية المتمثلة في فقدان وثائق السجل المدني الشخصية، إلى زيادة احتمال تحول النازحين إلى أشخاص عديمي الجنسية.

وينص دستور كوسوفو وقانونها الخاص بالمواطنة على الشروط اللازمة للحصول على الجنسية؛ وهي أنه يجوز لجميع الأشخاص الذين كانوا من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ وكانوا في ذلك الوقت من المقيمين اعتيادياً في كوسوفو أن يقيّدوا في سجل المواطنين.

إلا أن النازحين من طائفة الروما قد يواجهون في بعض الأحيان صعوبة كبيرة في إثبات ذلك. علاوة على ذلك، يتعين على الذين تركوا كوسوفو قبل ذلك الوقت التقدم بطلب التجنيس، ويشترط لذلك الإقامة لمدة خمس سنوات في كوسوفو. ويمكن الحصول على استثناء من شرط الإقامة لمدة خمس السنوات في حال استطاع الشخص إثبات أنه جزء أو ينحدر مباشرة من «أبناء الشتات في كوسوفو»، الذين يعرفون بأنهم الفئة التي حافظت على «روابط أسرية أو اقتصادية وثيقة في كوسوفو». ولكن



أطفال من طائفة الروما النازحة من كوسوفو في مخيم كويتش ١، في ضواحي بودغوريتسا في الجبل الأسود.

ففي حين يتمتع جميع النازحين، وفقاً للمبادئ الدولية، بالحق في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض مقابلها، فإن النازحين من طائفة الروما لا يستطيعون ممارسة هذه الحقوق دون تقديم الوثائق المناسبة أو سندات الملكية المسجلة. إذ يجد النازحون أنفسهم تحت رحمة المصلحة السياسية

عن الصراع المسلح) هو طرد السكان غير الشرعيين من المساكن والتأكد من سندات ملكية الأراضي الشاغرة. ولم يكن الهدف منهما إيجاد حلول أفضل، كتقديم تعويضات أو إنشاء مساكن بديلة، لحالات تدمير المستوطنات العشوائية ونزوح سكانها.

في غياب سندات ملكية الأراضي ووثائق السجل المدني سيكون هذا الأمر أكثر صعوبة.

كما يشترط قانون المواطنة في جمهورية الجبل الأسود الإقامة لمدة خمس سنوات بالنسبة للأشخاص القادمين من إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة قبل أن

■ الاستراتيجيات وخطط العمل يجب أن تتناول أزمة النازحين من طائفة الروما الذين لا يستطيعون إثبات أحقيتهم في الأرض وأن تحدد توزيع الأراضي أو تنظيمها بشكل غير تمييزي، وكذلك التخطيط المكاني والإسكاني في موطنهم الأصلي إن أمكن.

■ برامج القيد المدني يجب أن ترافقها برامج توعية لضمان معرفة النازحين من طائفة الروما بكيفية تسجيل ممتلكاتهم.

■ مراكز الاستشارات القانونية يجب أن تكون سهلة الوصول بالنسبة لمجتمعات الروما النازحة. فيجب تبسيط الإجراءات وتقديم المساعدة في إنهاء الإجراءات الإدارية البيروقراطية المطولة.

■ المجتمع الدولي يجب أن يستمر في العمل مع القضاء الوطني لضمان مزيد من الشفافية والمساءلة، لا سيما في القضايا التي تتعلق بأفراد الروما المستضعفين.

■ قادة طائفة الروما يجب أن يسعوا إلى التواصل مع النازحين، لأنهم إذا ما أدركوا آثار انعدام الجنسية فمن المرجح أن يبادروا بالسعي لحل أزمة هؤلاء النازحين.

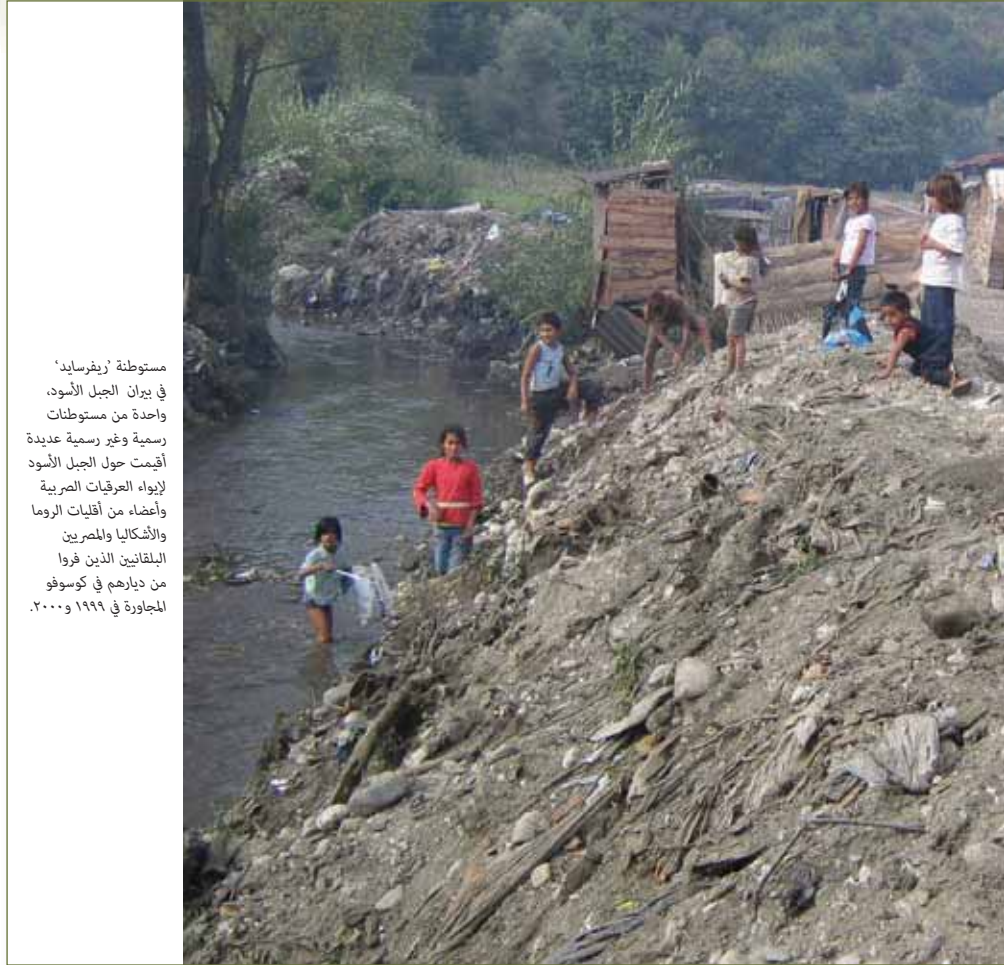
■ القوانين والممارسات الوطنية يجب أن يعاد النظر فيها لتجنب حدوث أي تمييز مباشر أو غير مباشر ضد مجتمعات الروما النازحة في المسائل التي تتعلق بالحصول على المواطنة.

■ المؤسسات الوطنية والدولية يجب أن تكفل لأفراد الروما حق العودة إلى الديار والحق في السكن واستعادة الممتلكات، دون أي تمييز ضار.

خوسيه-ماريا أرايزا (carraiza@yahoo.es) كان مستشاراً لحقوق السكن والملكية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (www.osce.org). ليندا أومان (lindaohman@gmail.com) عملت في كوسوفو في مجال حقوق الإنسان وتعمل الآن لدى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة النظر الشخصية لصاحبها ولا تمثل موقفاً رسمياً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١. يشير هذا المقال إلى مجتمعات الروما والأشكالي والمصريين تحت مسمى واحد وهو الروما.
٢. <http://tiny.cc/RomaKosovarMONTENEGRO>
٣. <http://conventions.coe.int/Treaty/en/Treaties/Html/166.htm>
٤. على سبيل المثال مبادئ بينهور، انظر <http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ25/52-53.pdf>
٥. المستوطنات العشوائية هي، حسب ما جاء في إعلان فيينا بشأن المستوطنات العشوائية التابع لميثاق الاستقرار، «مستوطنات بشرية» لا تستوفي الشروط اللازمة للاعتراف بها قانوناً لأسباب عديدة (وقد أنشئت دون احترام الإجراءات الرسمية للملكية القانونية ونقل الملكية وكذلك قواعد البناء والتخطيط العمراني).
٦. لم توافق سوى ست أسر من بين ٧٠ أسرة نازحة في الجبل الأسود على إعادة توطينهم في منطقة زراعية معزولة في سربوران (ستوك).



مستوطنة 'ريفرايد' في بيران الجبل الأسود، واحدة من مستوطنات رسمية وغير رسمية عديدة أقيمت حول الجبل الأسود لإيواء العرقيات الصربية وأعضاء من أقليات الروما والأشكالي والمصريين والبلغاريين الذين فروا من ديارهم في كوسوفو المجاورة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

عزل طائفة الروما. وفي هذه الأثناء لا يزال ضحايا النزوح التعسفي موجودين في معسكراتهم بلا حقوق آمنة للملكية أو فرص مستقبلية واضحة سواء في كوسوفو أو في الجبل الأسود.

للحكومات المحلية، وهو ما يعني في أغلب الأحيان عدم العودة مطلقاً، وقلة التعويضات، وتفاقم مشكلة التمييز.

مثال على الاضطهاد

التوصيات

لم تتم الجهود المبذولة لحل مسألة عدم وجود حقوق ملكية آمنة لطائفة الروما القادمة من كوسوفو إلا عن نتائج محدودة حتى الآن، وهي تشكل بالفعل أحد دواعي القلق الملحة: إذ توجد مجموعة سكانية عديمة الجنسية لا تستطيع العودة ولا تستطيع الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. كما أن عدم امتلاك أفراد الروما وثائق ملكية لا يحرمهم من حقهم في العودة ومن التمتع بممتلكاتهم الشخصية فحسب، وإنما قد يصعب أيضاً من إمكانية إثبات إقامتهم الاعتيادية، وبالتالي يمنعهم من ممارسة حقهم في اكتساب جنسية إحدى دول البلقان الناشئة حديثاً.

لذا فإن منع حدوث حالات أخرى من انعدام الجنسية يتطلب تدخلاً سريعاً من السلطات الحكومية ولكن يتعين على المنظمات الدولية وقادة المجتمعات المدنية أن تلعب دوراً في ذلك أيضاً.

لقد تعرض حي رودش، وهو مستوطنة عشوائية فقيرة في ضواحي مدينة إستوك، للتدمير في عام ١٩٩٩ ونزح كل سكانه إلى جمهورية الجبل الأسود المجاورة. كما أعيقت محاولات السلطات البلدية لتنظيم وضع الأراضي في القرية بهدف تيسير العودة وإعادة الإعمار، والمفارقة أن إدارة الأمم المتحدة هي التي أعاقت تلك المحاولات لتخوفها من رد فعل دير للصرب الأرثوذكس بالقرب من القرية تجاه عودة جيرانه السابقين من طائفة الروما. وفي هذه الأثناء حولت البلدية جزء من القرية السابقة إلى مدافن للمسلمين ثم عرضت على النازحين من طائفة الروما فرصة الاستقرار في منطقة معزولة بالقرب منها، حتى لا يتذمر الجيران من العيش على مقربة من عائلات تنتمي إلى جماعة الروما. وكل هذا يعكس موقفاً معروفاً يدعو للأسى تجاه مجتمعات الروما، إذ يعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية. أما حق النازحين من الصرب أو الألبان في العودة إلى موطنهم الأصلي فهو ليس موضع شك. وهذه الحالة تبين مدى ضعف المبادئ الدولية أمام الحقائق القاسية للسياسة العرقية والاتجاه الواضح نحو